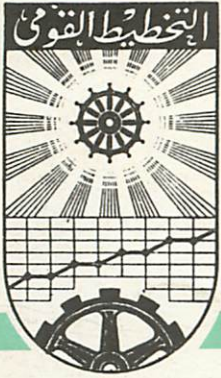


جمهورية مصر العربية



مجلس التخطيط القومى

مذكرة خارجية (١٤١٨)

رأس المال الاجنبى والنمو الاقتصادى
فى
بعض الدول العربية

اعداد

د • حسين حسمى

• ابريل ١٩٨٦

المحتويات

صفحة

١	١ - مقدمة
٣	٢ - نموذج الفجوتين التقليدي وتعديلاته
٣	نموذج تشنرى ستروت
٩	النموذج المعدل
١٦	٣ - قياس النموذج
١٦	معدلات نمو الناتج القومي الاجمالى
٢١	الميول الحدية للاستيراد
٢٤	الميول الحدية للاذخار
٢٧	معاملات رأس المال
٣٠	معدلات نمو الصادرات
٣٢	٤ - استخدام النموذج فى التنبؤ
٤٤	خاتمة
٥٦	مراجع
	ملحق

١ - مقدمة

يكاد لا ينقطع الحديث ، بين الاقتصاديين المنشغلين بقضايا التنمية ، عن دور رأس المال الأجنبي في النمو الاقتصادي بالدول النامية . فهذا الحديث الذي بدأ مبكراً مع بدء الاهتمام بقضية التنمية في الخمسينات ، صار حديثاً موصولاً ، وجزءاً لا يتجزأ من أدبيات التنمية . ليس ادل على هذا من ذلك الكم الهائل من الدراسات النظرية والتطبيقية ، التي يزخر بها الأدب الاقتصادي في هذا الموضوع الحيوى .

ولا يخفى مدى ما يتسم به هذا الحديث من أهمية سياسية واقتصادية معا . فالافتراض الخارجى اذا ما تجاوز حدوده المعقولة صار غير مأمون العواقب سياسيا اذ غالبا ما تتخذ الدول المقرضة من حماية مصالحها زريعة للتدخل بصورة أو أخرى فى الشؤون الداخلية للبلد المقترض مما يعد انتهاكا للسيادة الوطنية وسلبا لارادة الدولة المستقلة والتاريخ فى عصوره القديمة والمعاصرة عامر بالأمثلة على ذلك . اما من الزاوية الاقتصادية فان رأس المال الأجنبى يمكن أن يقتطع فى المدة الطويلة من الدخل الحقيقى بأكثر مما يضيف اليه وذلك اذا لم يستخدم بكفاءة . فـرأس المال الأجنبى ، بهذا المعنى سلاح ذو حدين فضرره يمكن أن يكون اكبر من نفعه .

وليس ادعى للاهتمام بموضوع رأس المال الأجنبى من تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بشكل يندربالخطر فى السنوات الأخيرة ، بالنسبة لبعض الدول العربية كمصر والسودان والصومال فقد بلغت مدفوعات خدمة الدين الخارجى مضافا اليها الأرباح نسباً عالية من الصادرات والدخل القومى فى هذه الدول وقد اضطر البعض من هذه الدول ، تحت ضغط المديونية الباهظة ، الى سداد الديون الطويلة الأجل بأسلوبى الاقتراض قصير الأجل وإعادة جدولة الديون .

وعلى حين تستنزف المديونية الخارجية الزائدة الجهد التنموى فى بعض المستمدول العربية لاتبدو هذه الدول بقيادة على تخفيض معدل اقتراضها الخارجى بصورة ملموسة -

فهياكل انتاجها وطلبها ما زالت تبعث على تفاوت كبير بين عاداتها ووارثاتها . فالمدىونية الخارجية فى ظروف هذه الدول هى سبب ونتيجة لعجز التنمية عن علاج الاختلال المزمع بين هياكل الانتاج والطلب فى هذه الدول . اذ أن هذا الاختلال هو السبب الرئيسى فى وقوع هذه الدول فى براثن مصيدة القروض الاجنبية . وعموما يسد وان قلق الاقتصاديين العرب حول هذا الوضع له ما يبرره . فاستمرار هذا الوضع دون علاج سيقضى ان عاجلا أو آجلا الى تخفيض معدلات التنمية للحد من الواردات .

وتتصدى الدراسة الحالية فى هذا السياق لمحاولة الاجابة على بعض الاسئلة التى تثار فى هذا الخصوص مثل الى أى حد تتفاوت درجة الاعتماد على القروض الاجنبية فيما بين الدول العربية . وإلى متى ستظل التنمية العربية معتمدة على رأس المال الاجنبى . وهل ثمة بوادر لانفراج ازمة المديونية الخارجية فى بعض الدول العربية على نهاية هذا القرن . وماهى الشروط والسياسات التى يمكن بمقتضاها تخفيض الاعتماد على رؤوس الأموال الاجنبية فى بعض الدول العربية دون الاضرار بمعدلات نمو التنمية فى هذه الدول .

وقد سرنا فى سبيل الاجابة عن هذه التساؤلات على خطوتين :

الاولى : قياس اثر كل من العوامل المحلية والعوامل الخارجية المؤثرة على النمو الاقتصادى فى بعض الدول العربية المختارة خلال الفترة من (٧٠ - ١٩٨١) .

الثانية : استطلاع مستقبل رأس المالى الاجنبى فى المنطقة العربية عن طريق التنبؤ باحتياجات بعض الدول العربية من رأس المال الاجنبى وذلك باستخدام نموذج الفجوتين التقليدى .

وتتقسم الدراسة تبعاً لذلك الى ثلاثة أقسام يتناول الأول منها عرضاً موجزاً لنموذج الفجوتين وتعديلاتة . ويتولى القسم الثانى مهمة قياس معالم هذا النموذج بالنسبة لبعض الدول العربية . ويضم القسم الثالث استخدام النموذج فى أغراض التنبؤ بمستقبل رأس المال الاجنبى فى المنطقة العربية .

٢ - نموذج الفجوتين التقليدي وتعدد يلاته

(١ - ٢) نموذج تشنرى - ستروت :

يتوقف النمو الاقتصادى فى اقتصاد مغلق - حسبها هو معروف طبقا لنموذج هارود - دومار - على التراكم الرأسالى المحلى الذى يتوقف بدوره على الادخار المحلى . أما فى اقتصاد مفتوح فان النمو الاقتصادى لا يتوقف فحسب على العوامل المحلية المثلة فى الادخار المحلى ، وانما أيضا على العوامل الخارجية المثلة فى الواردات من العالم الخارجى - فالادخار المحلى والواردات هما ركيزتى النمو الاقتصادى فى اقتصاد مفتوح .

وليس ادل على صدق ذلك كما يشهد به الواقع من أن الدول النامية التى حافظت على معدل نمو ناتجها المحلى الاجمالى هى التى حافظت على معدل نمو استثمارات ووارداتها ، أما الدول التى انخفض فيها معدل الادخار والواردات قد انخفض فيها أيضا معدل نمو الناتج المحلى كما نجد من ناحية أخرى أن الدول النامية التى جرى فيها تقييد الواردات بشدة قد انخفض فيها معدل النمو الاقتصادى (١) .

وطبعا ليس هناك افضل من أن يكفى الادخار المحلى لتمويل الاستثمارات المطلوبة وأن تكفى الصادرات لدفع ثمن الواردات حينئذ يتحقق للبلد النامى توازنا داخليا وخارجيا فى المدة القصيرة ونمو اقتصاديا سلسا فى المدة الطويلة . الا انه غالبا ما يقصر الادخار المحلى وحصيلة الصادرات عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار والواردات عندئذ يخلق النقص فى المدخرات قيда يعرف بقيد المدخرات المحلى ، كما يخلق النقص فى حصيلة الصادرات قيда آخر يعرف بقيد النقد الأجنبى .

(١) التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٢ ، تقرير من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٢ ، ص ٢ .

ويعتبر الاقتراض الدولي وسيلة الفكاك من أسار هذين القيدين في وقت واحد
اذ يتسنى من خلاله للبلد النامي تمويل حجم اكبر من وارداته يفوق ما كان يمكن تحقيقه
بالاعتماد فقط على حصيلة صاد راته كما يتسنى في نفس الوقت تعويض النقص في المدخرات
المحلية . وعلى ذلك يؤدى رأس المال الأجنبي فائدة جلية للاقتصاديات النامية تتمثل
في أمرين أولهما : حماية الجهد الانمائى من الاثار الانكماشية للاختلال الخارجى عن
طريق مقابلة الضغوط الواقعة على الواردات والادخار المحلى بموارد حقيقية اضافية
مصدرها مدخرات غير المقيمين وهى الموارد التى تستخدم فى تغطية الفرق بين الانفاق
المحلى والنتائج الجارى .

أما الأمر الثاني الذى تتمثل فيه فائدة استجلاب رأس المال الأجنبي فهى فى شحذ
وتعبئة الموارد المحلية بشكل افضل عن طريق تقريب المستويات الفعلية للادخار من مستوياته
الممكنة ورفع الانتاجية الحديثة للموارد المحلية المتاحة . اذ من المعلوم أن زيادة
احدى الفجوتين عن الأخرى يتضمن انخفاض الانتاجية الحديثة للادخار أو لحصيلته
الصادرات تبعاً لنوع الفجوة الأكبر (١) .

وهكذا يمثل التساوى بين الفجوتين اهمية بالغة فى مجال رفع فاعلية الاستثمار
بوجه عام . ويشير التساوى فى هذا الصدد الى المساواة بين القيمة التقديرية وليس
القيمة الفعلية لأن التساوى الحسابى بينهما فى الحسابات الختامية هو أمر مسلم به بحكم
التعريف من واقع المتطابقات المحاسبية التالية (٢) :

(١) انظر :

G. Papanek, "Aid, Foreign Private Investment, Savings, and Growth
in less Developed Countries", Journal of Political Economy,
Vol. 81, ; No. 1, Jan. 1973, p. 126.

(٢) ارجع فى تعريف الرموز الرياضية الى الجدول (١) .

$$Y + M = C + I + X \dots\dots (1)$$

$$C = Y - S \dots\dots (2)$$

$$I = S + F \dots\dots (3)$$

$$M - X = F \dots\dots (4)$$

$$M - X = I - S = F \dots\dots (5)$$

فإذا ما قدر أن يزيد الدخل القومي سنويا بالمعدل (r^*) في الصورة التالية :

$$(Y_t^*) = Y_0 (1 + r^*)^t \dots\dots\dots (6)$$

• حيث تشير (Y_0) الى قيمة الناتج القومي في السنة (0) .

• وتشير (t) الى عدد سنوات الخطة بدءاً من السنة (0) .

وإذا ما اقتضت زيادة الدخل القومي سنويا بالمعدل المشار اليه ، استثماراً
اجمالياً سنوياً (I_t^*) يتحدد بمعامل رأس المال الى الناتج (k) في الصورة التالية :

$$(I_t^*) = k r Y_t^* \dots\dots\dots (7)$$

وإذا ما نمت الصادرات سنويا بالمعدل (E) في الصورة التالية (١) :

$$X_t = X_0 (1 + E)^t \dots\dots\dots (8)$$

• حيث تشير (X_0) الى الصادرات في السنة (0) .

وإذا ما تحدد الادخار بمستوى الدخل القومي والميل للادخار وفقاً للدالة الكينزية
التالية :

(١) يعكس المعدل (E) اتجاهات الطلب في الأسواق العالمية التي لا يملك البلد
النامي بمفرده التأثير عليها ، ويفترض من ثم أن الصادرات تتحدد خارج النموذج انظر:

جدول (١)
التعريف بمتغيرات النموذج ومعلماته

الناتج القومي الاجمالي	Y
الاستهلاك القومي	C
الاستثمار الاجمالي	I
الصادرات	X
الواردات	M
رأس المال الاجنبي	F
المعدل السنوي المركب لنمو الناتج القومي	r
المعدل السنوي المركب لنمو الصادرات	E
المعامل الحدي لرأس المال الى الناتج	K
المعامل المتوسط لرأس المال للناتج	K'
الميل الحدي للادخار	S ₁
الميل الحدي للاستيراد	m ₁
نسبة الاستثمارات المخصصة للاهلاك والتجديد ورأس المال الاجنبي من الناتج القومي	Z
معدل تغير الواردات بالنسبة للتغير في الاستهلاك	X
معدل تغير الواردات بالنسبة للتغير في الاستثمار	Ø
معدل تغير الواردات بالنسبة للتغير في نسبة الصادرات الى الناتج	W
الزمن	t

$$S_t^* = S_0 + S_1^* Y_t^* \dots (9)$$

وإذا ما توقف مستوى الواردات (m_t) على كل من الميل الحدى للاستيراد (m_1) ومستوى الناتج القومى الاجمالى فى الصورة التالية :

$$m_t^* = m_0 + m_1 Y_t^* \dots (10)$$

فانه يتضح بمقتضى العلاقات السابقة أن فجوة المدخرات المقدرة ($S^* - I^*$) يمكن أن تزيد أو تقل عن فجوة التجارة المقدرة ($M^* - X$) ، وذلك نتيجة لاستقلال قرارات المدخرين والمستوردين والمستثمرين والمصدرين عن بعضها البعض . فالتساوى اذن بين الفجوتين فى الحساب التقديرى ان حدث فانما يحدث عفوا بفضل الصدفة المحضة .

وينطوى التباين بين الفجوتين على تباين الجانب من الموارد المحلية . فلو أن النقص فى العملة الأجنبية كان اكبر من النقص فى المدخرات المحلية ، لتعذر تحويل كل المدخرات بالكامل الى استثمارات ، لأن جانباً من هذه المدخرات سوف يعوزه المكون الأجنبى بسبب نقص العملة الصعبة . عندئذ يصبح هذا الجانب من المدخرات عديم الجدوى فى تشجيع الاستثمار وحفز النمو . ويؤدى فائض المدخرات المحلية الذى يظهر فى مثل هذا الموقف الى خفض سعر الفائدة ومن ثم تشجيع الاستهلاك الحالى عن الاستهلاك المؤجل . كما يتسبب هذا الفائض أيضاً فى خفض المستوى الفعلى (actual) للدخل عن المستوى الممكن له (Potential) .

وفى الحالة الأخرى ، التى تزيد فيها فجوة المدخرات عن فجوة التجارة ، فانه يتعذر استخدام جانباً من العملة الصعبة استخدماً منتجاً بسبب نقص المكون المحلى اللازم لها . وقد يؤدى ذلك الى اساءة استخدام جانب من حصيله الصادرات فى استيراد الكماليات على حساب السلع الرأسمالية والوسيطه . ويلاحظ فى هذه الحالة أن زيادة الصادرات لن يكون لها اثر على معدل الاستثمار ومن ثم معدل النمو . ويكشف الحل

الجبرى للنموذج والوارد بجدول (٢) عن صحة هذه النتيجة اذ يتضح خلو المعادلة (٣) من (X) .

تفريعا على ذلك فانه يترتب على تباين الفجوتين أن ينشأ اتجاه نحو تمدد الفجوة الصغرى . ويتم ذلك عن طريق جعل المتحقق من المورد بالفعل أقل من المتحقق منه بالامكان وسواء كان هذا المورد نقدا أجنبيا أو ادخارا محليا . الا ان تمدد الفجوة الصغرى يؤثر على حجم الفجوة الكبرى ، فلو أن فجوة التجارة هى الكبرى لتقلصت المدخرات المحلية وزاد الاستهلاك تبعاً لذلك ولاذى ذلك الى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات لأن جزءاً من الزيادة فى الاستهلاك توجه نحو الواردات (١).

ولعله يتسنى من خلال حل النموذج السابق تحديد حجم كل فجوة فى غمار النمو الاقتصادى وذلك من خلال ايجاد علاقة بين كل من (F_t^T) ، (F_t^S) من ناحية ، (r^*) من ناحية أخرى . فبالتمويض فى المعادلة (٦) كما فى جدول (٢) بقيمة (Y_t^*) بعد أن نفترض للتبسيط أن $1 + r_t = (1 + r)^t$ نحصل على (٢)

$$F_t^S = (k + Y_0) r^{*2} + Y_0 (k - S_1^* t) r^* - (S_1^* Y_0 + S_0) \dots (11)$$

حيث تشير (F_t^S) الى حجم الاقتراض الأجنبى اللازم فى ظل قيد المدخرات المحلية كدالة فى معدل النمو الاقتصادى .

وبالمثل يمكن ايجاد علاقة بين (F_t^T) ، (r^*) عن طريق التعويض فى المعادلة (٦) كما فى جدول (٣) بقيمة كل من (X_t) ، (Y_t) بعد أن يفترض للتبسيط أن

$$(1 + E)^t = 1 + Et \quad \text{فنحصل على :}$$

$$F_t^T = (m_1^* t Y_0) r^* + \left\{ m_0 + m_1^* Y_0 - X_0 (1 + Et) \right\} \dots (12)$$

(١)

A. Singh, "An Enquiry into the Nature and Implications of A Foreign Exchange Constraint on Development", The Indian Economic Journal, vol. 21, No. 2, Oct. Dec. 1973 pp. 148-50.

(٢) انظر :

Maizels, op. cit., p. 68-69.

(٢ - ٢) النموذج المعدل :

يؤخذ على نموذج تشنرى ستروت مأخذان :

أولهما : افتراضه ثبات معامل رأس المال الى الناتج . ولا يتفق هــنـذا الافتراض عموما مع ما أكدته معظم الدراسات (١) من وجود اتجاه نحو انخفاض هذا المعامل مع النمو الاقتصادي . ويعزى هذا الاتجاه الى عوامل مثل رفع معدلات تشغيل الطاقات القائمة بدلا من بناء طاقات انتاجية جديدة ، التقدم المطرد في انتاجية العامل ، وانخفاض نسبة الاعتلاك الى الاستثمار الاجمالي . ويؤدي بصفة عامة انخفاض معامل رأس المال الى تحسين العائد على الاستثمار القومي ، وتخفيض حدة النقص في رأس المال الأجنبي وزيادة فرص سداد الالتزامات الخارجية .

ويتعين تبعا لذلك اعتبار معامل رأس المال الى الناتج دالة متناقصة في معدل النمو الناتج القومي الاجمالي بدلا من اعتباره مقدارا ثابتا . ومن أجل صياغة مثل هــذه الدالة ، نفترض ابتداءً أن الاستثمار الاجمالي مكون من شقين الأول هو الاستثمار الصافي في الأصول الانتاجية والثاني هو الاستثمار في الاحلال والتجديد ورأس المال الاجتماعي .

ويعتمد حجم الاستثمارات الصافية على مقدار الزيادة المطلوب تحقيقها في الناتج القومي الاجمالي من ناحية ، وعلى ما تتطلبه وحدة الناتج من استثمارات صافية فـى المتوسط . فلو استلزم احداث زيادة في الناتج القومي مقدارها الوحدة ، استثمارا صافيا مقداره (k') ، لا يمكن التعبير عن الاستثمار الصافي في الصورة التالية

$$k' \Delta Y \dots\dots\dots (13)$$

حيث تشير (k') الى المعامل المتوسط لرأس المال الى الناتج .

أما عن الاستثمار في الاحلال والتجديد ورأس المال الاجتماعي فيمكن التعبير عنه كنسبة ضئيلة من الناتج القومي للسنة الجارية وذلك في الصورة التالية :

H.B. Chenery and P. Eckstein, "Development Alternatives for Latin (1) America", Journal of Political Economy, August, 1970 pp. 970-72.

$$z \gamma_t \dots\dots\dots (14)$$

حيث تشير (z) الى نسبة الاستثمارات المخصصة للحلال والتجديد ورأس المال الاجتماعي من الناتج القومي .

وبجمع (١٢) و (١٤) يمكن تعريف الاستثمار الاجمالي (I_t) على النحو التالي :

$$I_t = k' \Delta \gamma_t + z \gamma_t \dots\dots\dots (15)$$

حيث ($\Delta \gamma = \gamma_{t+1} - \gamma_t$) هي نسبة ضئيلة من (γ_t^*) ويمكن بقسمة المعادلة (١٥) على (γ^*) أن نحصل على المعامل الحدى لرأس المال الى الناتج فى الصورة التالية (١) :

$$\frac{I_t}{\Delta \gamma^*} = k = k' + z \frac{\gamma_t^*}{\Delta \gamma_t^*} \dots\dots\dots (16)$$

حيث (k) هي المعامل الحدى لرأس المال الى الناتج ويعرف على أنه ($I_t / \Delta \gamma^*$) ، ويعبر ($\gamma^* / \Delta \gamma^*$) عن مقلوب معدل النمو الاقتصادى .

فاذا رمزنا لمعدل النمو الاقتصادى بالرمز (r) فانه يمكن اعادة كتابة المعادلة (٥) على النحو التالى :

$$k = k' + (z / r_{t+1}) \dots\dots\dots (17)$$

وتتميز هذه المعادلة عن غيرها بأنها لا تفترض ثبات معامل رأس المال الى الناتج وانما تفترضه دالة متناقصة فى معدل النمو . ويعتبر هذا الافتراض ملائما للتعبير عن حقيقتين أولهما : ميل معامل رأس المال الى الناتج نحو التناقص فى غيار النمو الاقتصادى ، وثانيهما : انخفاض النسبة المخصصة من الاستثمار الاجمالي لمقابلة الاحلال والتجديد

بناء رأس المال الاجتماعى . هذا بالإضافة الى أنه يمكن التمييز فى إطار هذه المعادلة بين مفهومين مختلفين لمعامل رأس المال الأول هو المعامل الحدى لرأس المال الذى الناتج ويرمز له بالرمز (k) ويعرف على أنه :

$$k' = \frac{dI}{dY_{t+1}} \dots\dots\dots (18)$$

والثانى هو المعامل المتوسط (Incremental) لرأس المال الذى الناتج ويعرف على أنه :

$$k = I / \Delta Y \dots\dots\dots (19)$$

ويؤخذ ثانية على نموذج تشنرى ستروت أنه قد فصل فصلا جامدا من عوامل النمو الداخلية وعوامله الخارجية وهو ما أدى به الى تصوير كل فجوة فى استقلال شبه تام عن الأخرى . فجوة المدخرات تتحدد فى هذا النموذج بعوامل داخلية فقط كالميل للادخار . معامل رأس المال . وذلك لاثرت فيها العوامل الخارجية التى تنفرد من جهة أخرى بتحديد فجوة التجارة .

وتبدو علامة هذا الفصل الجامد واضحة من خلال الحل الجبرى للنموذج السدى يظهر فى الجدولين (١ ، ٢) فقيمة (F_t^S) لا تتوقف على أى حد من حدود دالة الواردات كما أن (F_t^T) لا تتوقف كذلك على أى حد من الحدود التى تضمها دالة الادخار . وعلى ذلك يتضح أن استقلال الفجوتين عن بعضهما البعض إنما يرجع الى الصورة الخاصة المفترضة لكل من دالة الادخار ودالة الواردات .

ويتضح أيضا من حل النموذج أنه عندما يكون النمو مقيدا بالمدخرات المحلية ، فإن الزيادة فى الصادرات تكون عديمة الجدوى فى حفز الادخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادى فقيمة (F_t^S) لا تتحدد بأى حد من الحدود التى يتضمنها معادلة الصادرات كنتيجة لخلو دالة المدخرات من نفس هذه الحدود أيضا . إذ أن الافتراض الذى تقسم عليه دالة المدخرات أن الادخار المحلى لا يتأثر بحصيلة الصادرات .

ولا يتسم عموماً هذا الافتراض المشار إليه بالواقعية إذ من المشاهد في العديد من البلدان النامية أن التغير في حصة الصادرات يمارس تأثيراً واضحاً على المدخرات المحلية بفعل عاملين أولهما ارتفاع معدل الادخار في قطاع التصدير عنه في القطاعات الأخرى من جراء الارتفاع النسبي لمعدل الأرباح في هذا القطاع .

وثانيهما تضطلع حصة الصادرات في الدول النامية بدور هام سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توليد إيرادات الميزانية . كما أن للتغيرات في أسعار الصادرات تأثير على الدخل الحقيقي ومن ثم على المدخرات المحلية . ولهذا فمن المعتقد أن تؤثر التقلبات في حصة الصادرات تأثيراً قوياً على معدل الادخار .

في ضوء هذه الاعتبارات كان من الملائم إدخال متغير الصادرات في دالة الادخار إذ أن خلو الدالة من هذا المتغير قد يحمل على المغالاة في تقدير فجوة المدخرات (١) . ويمكن التعبير عن دالة المدخرات في صورتها الجديدة على النحو التالي :

$$S = S_0 + \bar{S}_1^* Y_t^* + \bar{S}_2^* (XY) \dots \dots \dots (20)$$

وتأخذ المشتقة التفاضلية الأولى لهذه الدالة بالنسبة لـ (X) إشارة موجبة أي ($\partial S / \partial X > 0$) وذلك لأنه من المفروض نظرياً أن تؤدي الزيادة في الصادرات إلى تشجيع الادخار .

وتقوم دالة الواردات في نموذج تشنري ستروت على افتراضين كلاهما قابل للطعن أولهما : أن الناتج القومي متجانس ويحول هذا الافتراض دون التفرقة بين الزيادة في الواردات التي ترجع إلى الزيادة في الاستثمار والتي تتألف عادة من السلع الرأسمالية والسلع نصف المصنعة والمواد الخام ، وبين الزيادة في الواردات من السلع الاستهلاكية . ولا تخلو هذه التفرقة من أهمية بالنظر إلى اختلاف مضمون كل نوع بالنسبة لمستقبل النمو الاقتصادي .

(١) راجع :